



Identifying The Nature of Security Threats Associated with Terrorist Digital Content and Its Impact on Cyber Genocide

Hawraa Adel Nori¹, Mithal Hadi Jebor², Israa Adel Nori³

¹ Computer Center, University of Babylon, hawraa.adel@uobabylon.edu.iq, Babylon, Iraq

² Computer Center, University of Babylon, mithalhadi@uobabylon.edu.iq, Babylon, Iraq

³ College of Engineering, University of Babylon, eng.asraa.adel@uobabylon.edu.iq, Babylon, Iraq

تحديد طبيعة التهديدات الامنية المرافقة للمحتوى الرقمي الارهابي وتأثيره على الإبادة المعلوماتية

حوراء عادل نوري¹, مثال هادي جبر², اسراء عادل نوري³

1 مركز الحاسبة الالكترونية ، جامعة بابل ، hawraa.adel@uobabylon.edu.iq ، بابل، العراق

2 مركز الحاسبة الالكترونية ، جامعة بابل ، mithalhadi@uobabylon.edu.iq ، بابل، العراق

3 كلية الهندسة ، جامعة بابل ، eng.asraa.adel@uobabylon.edu.iq ، بابل، العراق

Received: 18/8/2025

Published: 28/8/2025

ABSTRACT

This study examines the growing conflict between the need to combat online terrorist content and the fundamental principles of expression freedom and knowledge preservation. While the current model of content moderation responding to legitimate security threats, it poses a significant and under-researched risk: information genocide—the systematic devaluation, silencing, and annihilation of knowledge systems through digital erasure.

By analyzing the technical architecture of algorithmic moderation and the geopolitical forces, that shaping content policies and legal frameworks governing online discourse. The study highlights the crisis of balancing digital security with the protection of fundamental rights. Strict censorship measures can have negative counterproductive effects, such as inadvertently destroying vital evidence of human rights violations, silencing legitimate counter narratives, and eroding the digital cultural record.

The study analyzes the cyber risks associated with terrorist content, critiques the opacity and biases of automated systems, and conceptualizes digital epistemic genocide as a significant harm. It concludes by proposing a multi-stakeholder framework for rights-preserving content governance and calling for a paradigm shift from blunt censorship to careful regulation that balances proactive removal with robust archival preservation.

Keywords: cyber threats, risks, terrorist content, cyber genocide, censorship, digital archives



الخلاصة

تبحث هذه الدراسة في الصراع المتصاعد بين ضرورة مكافحة المحتوى الإرهابي عبر الإنترن特 والمبادئ الأساسية لحرية التعبير وحفظ المعرفة. فالنموذج الحالي لإدارة المحتوى وعلى الرغم من استجابته لتهديدات أمنية مشروعة إلا أنه يفرض خطراً كبيراً لم يتم بحثه بشكل كافي، وهو: الإبادة المعلوماتية أي التقليل المنهجي من قيمة أنظمة المعرفة وإسكاتها وإفاؤها من خلال المحو الرقمي. من خلال تحليل البنية التقنية للإشراف الخوارزمي والقوى الجيوسياسية التي تشكل سياسات المحتوى والأطر القانونية التي تحكم الخطاب عبر الإنترنط، فإن الدراسة تسلط الضوء على أزمة التوازن بين الأمان الرقمي وحماية الحقوق الأساسية. إن إجراءات الرقابة المشددة قد تؤدي إلى آثار معاكسة سلبية مثل أن تؤدي عن غير قصد إلى تدمير أدلة حيوية على انتهاكات حقوق الإنسان وإسكات الروايات المضادة المشروعة وتأكل السجل الثقافي الرقمي.

تقوم الدراسة بتحليل المخاطر السيبرانية المرتبطة بالمحتوى الإرهابي، ونقد غموض الأنظمة الآلية وتحيزاتها ووضع تصور للإبادة المعرفية الرقمية كضرر بالغ الأهمية. وتختتم الدراسة باقتراح إطار متعدد الأطراف لحوكمة المحتوى بما يحافظ على الحقوق والدعوة إلى تحول نموذجي من الرقابة الفظة إلى التنظيم الدقيق الذي يوازن بين الإزالة الاستباقية والحفظ الأرشيفي القوي.

الكلمات المفتاحية: التهديدات السيبرانية، المخاطر، المحتوى الإرهابي، إبادة معلوماتية، رقابة، الأرشيف الرقمي

1- المقدمة

في صيف عام 2014، تزامن صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وسيطرته على مساحات واسعة من العراق وسوريا مع إطلاق حملة إعلامية عالمية غير مسبوقة في تطورها وحجمها. لقد أثقل التنظيم استخدام الإنترنط ومنظّمات التواصل الاجتماعي محلاًًا لها إلى أداة مركزية لنشر رسائله المتطرفة من خلال إنتاج مقاطع فيديو عالية الجودة تحاكي أساليب الإنتاج السينمائي في هوليوود واستخدام مكثف لمنظّمات مثل توينر ويوتيوب ونجح داعش في الوصول إلى جمهور عالمي بلغات متعددة. ولم تقتصر هذه الحملة على الدعاية فقط، بل امتدت لتشمل التجنيد المباشر والتخطيط للعمليات وبث الرعب عبر نشر مشاهد العنف المروعة. [1]-[2]

هذا المشهد يسلط الضوء بحدة على سمة الإنترنط الحديث ومفارقه المركزية ودوره المزدوج كونه قناة للتمكين المعرفي والتواصل العالمي ومن ناحية أخرى كوسيلة لانتشار السريع للمحتوى الضار الذي تشره جهات إرهابية غير حكومية. هذه المفارقة تضع الحكومات ومنظّمات التكنولوجيا في مواجهة تحدي أساسى يمكن في: تقadi الخطير الجسيم المتمثل بسماسحة انتشار المحتوى الإرهابي دون رادع ،الامر الذي قد يؤدي إلى التطرف والعنف والإحراق ضرر مجتمعي واسع النطاق، هذا من جانب ومن جانب آخر يبرز خطراً رقابة المفرطة التي قد تنتهك الحقوق الأساسية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات. وبالتالي



فإن الشركة وصانعي السياسات مدعوون جميعاً لتحقيق توازن دقيق بين التنظيم الفعال لحماية الأمن العام وحماية المبادئ الديمقراطية الأساسية. [3]

تقدم هذه الدراسة حجة مركزية تفيد أن التدابير الحالية لمكافحة الإرهاب وخاصة الاعتماد المتزايد على إدارة المحتوى الآلية، تخلق خطراً عميقاً وغير مقصود يسمى: الإبادة المعرفية المعلوماتية.

بالاعتماد على مفهوم الإبادة المعرفية - أي الإففاء المنهجي للمعرفة-، ففترض أن أدوات وسياسات الرقابة الرقمية تعمل كآليات لها هذا المحو الرقمي وبداعي تطهير الفضاء الرقمي من المحتوى الضار، فإننا نخاطر بتدمير معلومات لا تقدر بثمن بما في ذلك أدلة على جرائم الحرب وسجلات تاريخية حيوية وأصوات مهمة تسعى لمواجهة التطرف. [4]-[5] تناقش هذه الدراسة أن هذا المحو المنهجي للمعرفة لا يمثل مجرد ضرر جانبي بل هو تهديد شامل للنسيج الرقمي للمجتمع.

2- المواد وطرق العمل

تعتمد هذه الدراسة على منهجية كيفية تستند بشكل أساسي إلى تحليل مضمون مجموعة واسعة من المصادر الأولية والثانوية ووثائق سياسية صادرة عن هيئات حكومية ومنظمات فضلاً عن تقارير تقنية من شركات التكنولوجيا والمؤسسات البحثية بالإضافة إلى الأدباء الأكاديمية في مجالات الأمن السيبراني ودراسات الإنترنيت وال العلاقات الدولية وحقوق الإنسان.

كما تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالات (Case Study) كأداة تحليلية رئيسية مع التركيز على حالة الحذف الآلي واسع النطاق للمحتوى الرقمي الخاص بجرائم التنظيم الارهابي الداعشي في العراق بهدف توضيح المفاهيم النظرية المطروحة وتجسيد آثارها العملية على أرض الواقع.

يتبع هذا المنهج المتكامل فهماً عميقاً للتقطعات المعقّدة بين التكنولوجيا والسياسة والأخلاق في الية إدارة المحتوى عبر الإنترنـت.

2-1 تحليل متعدد الأبعاد للمخاطر السيبرانية من المحتوى المتطرف

عند تحليل المخاطر الناتجة عن انتشار المحتوى الإرهابي عبر الإنترنـت، يظهر بوضوح أنها لا تشكل تهديدات معزولة بل تمثل سلسلة مترابطة من التأثيرات التي تمتد عبر مجالات متعددة. في حالات كثيرة تبدأ نقطة الانطلاق من خلل تقني بسيط، كخادم غير مؤمن، إلا أن استغلال هذه الثغرة قد يستخدم لتحقيق أهداف ذات أبعاد سياسية أو جيوسياسية مثل تعطيل البنية التحتية الحيوية بدعم من جهات دولية. [6]-[8]

1- التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية : أظهرت النتائج أن الهجمات السيبرانية الإرهابية لها تأثير سلبي و مباشر على تنفييم سوق الأوراق المالية للشركات المستهدفة، مما يؤسس صلة واضحة بين النشاط الرقمي والضرر الاقتصادي الملحوظ. كما



أن التوترات الجيوسياسية تدفع الجهات الفاعلة التي ترعاها الدول إلى استهداف البنية التحتية الحيوية بشكل متزايد، مما يحول الفضاء السيبراني إلى ساحة جديدة للصراع الدولي. [7]

2- **ناقل التهديد التقني:** تستخدم المنظمات الإرهابية مجموعة متطورة من التكتيكات والتقنيات بما في ذلك البرامج الضارة والتصيد الاحتيالي + وهجمات حجب الخدمة بالإضافة إلى التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي لإنشاء التزيف العميق والتلاعب بالرأي العام. [9],[14]

3- **التأثير المجتمعي:** بالإضافة إلى التهديدات المادية، هناك تأثير نفسي عميق يتمثل في التطرف عبر الإنترن特 حيث تساهمن خدمات "غرف الصدى" و"فقاعات الترشيح" في تضخيم وجهات النظر المتطرفة. كما ان التعرض المستمر للمحتوى العنف يسبب صدمة نفسية ليس فقط للجمهور العام ولكن أيضاً لمشرفي المحتوى أنفسهم فيؤدي إلى تآكل الثقة المجتمعية [12]. هذا الهجوم، وإن بدأ في بعده التقني فيمكن أن يفضي إلى أزمات اقتصادية تشمل اضطراب الأسواق وتقويض الثقة العامة وتصاعد مشاعر القلق والخوف.

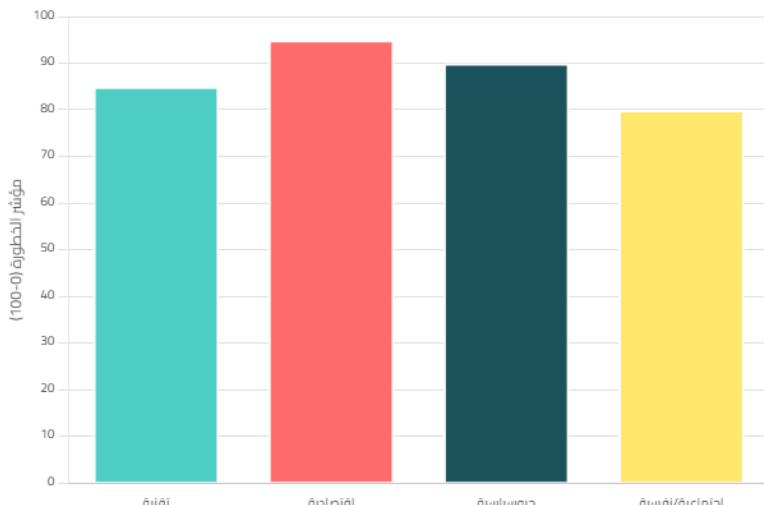
تبين هذه السلسلة من التفاعلات أن المعالجات الأحادية والمحدودة بنطاق تقني أو مؤسستي ضيق لم تعد مجدية فعلى أرض الواقع تتوزع المعالجات الحالية على تقارير متفرقة: تقرير أمني يسلط الضوء على نوع البرمجية الخبيثة المستخدمة، وتقرير من جهة صناعية يناقش كلفة الاختراق، وتحليل في مجال العلاقات الدولية يصف الحدث بوصفه عملاً عدائياً ترعاه دولة ودراسة نفسية ترصد أثر الهجوم على مشاعر الجمهور. غير أن هذه المعالجات ورغم تباين تخصصاتها، تتناول في جوهرها جوانب مختلفة لحالة واحدة متكاملة فالرؤية الأعمق هي أن هذه ليست أربعة أحداث منفصلة؛ إنها أربعة جوانب لحدث واحد معقد. فلا تقتصر مخاطر المحتوى الإرهابي على التهديدات التقنية بل تمتد لتشكل نظاماً مترابطاً من المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية والمجتمعية التي تتطلب فهماً شاملًا [15] جدول (1).

جدول (1): أبعاد المخاطر السيبرانية

تهديدات تقنية	خسائر اقتصادة	صراع جيوسياسي	اثر مجتمعي
برمجيات خبيثة، تصيد، هجمات حجب الخدمة، وتزيف عميق يستخدم لنشر الفوضى.	تأثير سلبي مباشر على أسواق الأسهم، تعطيل سلاسل الإمداد، وخسائر بمليارات الدولارات.	تسليح المعلومات، التجسس، وزعزعة استقرار الدول	التطرف عبر الإنترن特، الصدمات النفسية، وتأكل الثقة المجتمعية بسبب الدعاية.

وتكون المشكلة الجوهرية في غياب رؤية شاملة تأخذ في الحسبان العلاقات البيئية بين هذه الأبعاد. فيحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، تبين إن أحد المحركات الأساسية لتعزيز مشهد الأمن السيبراني اليوم هو تنامي الترابطات داخل النظام البيئي الرقمي. وهذا ما يعزز الحاجة إلى تطوير نماذج تحليلية أكثر تكاملًا، تكون قادرة على محاكاة حلقات التأثير المتباينة مثل العلاقة بين التوترات السياسية وتطور الهجمات، ثم أثر تلك الهجمات على الاقتصاد وانعكاساتها النفسية والمجتمعية وما تسببه من هشاشة في النقة العامة قد تستغل لاحقًا من قبل أطراف متطرفة. [8] شكل (1)

يقارن المخطط أدناه بين الأبعاد المختلفة للمخاطر، موضحًا أن التأثيرات الاقتصادية والجيسياسية قد تكون بنفس خطورة الهجمات التقنية المباشرة مما يؤكد الطبيعة المنهجية للتهديد.



شكل (1)

مستوى الخطورة النسبي

2-2 تحليل آليات وسياسات الإدارة الخوارزمية للمحتوى

أولاً: الرقيب الآلي: البنية الداخلية لنظام المراقبة الرقمية

في ظل التزايد في حجم المحتوى الرقمي المنشور على الإنترنت، بات من المستحيل عملياً الاعتماد على العنصر البشري وحده في مراقبة كل ما يتم تداوله ونتيجة لذلك، تبنت المنصات الرقمية تقنيات إشراف آلي تعتمد على الخوارزميات للقيام بمهام الرصد والتصفية حيث تعتمد هذه الأنظمة على منهجين رئисين يتكاملان فيما بينهما: المطابقة الرقمية والتنبؤ بالمحظى المخالف [11].

- **المطابقة الرقمية** أو ما يُعرف بـ التجزئة الإدراكية والتي تقوم على إنشاء بصمة رقمية فريدة لكل محتوى سبق تصنيفه على أنه مخالف أو ضار، مثل فيديوهات التحرير على العنف أو المواد الإرهابية وتتيح هذه البصمات للخوارزميات التعرف



السرع على أي نسخة مماثلة وحذفها تلقائياً. هذا الاسلوب يستخدم من قبل كبرى المنصات التقنية في إطار جهود جماعية لمكافحة المحتوى المتطرف. [11]

- **الأنظمة التنبؤية** تفتقر أنظمة المطابقة الرقمية أعلاه إلى القدرة على التعامل مع المحتوى المستجد فيظهر دور الأنظمة التنبؤية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. وهذه النماذج تدرب على كميات ضخمة من البيانات لتتمكن من رصد أنماط معينة، وبالتالي التبؤ بمدى احتمالية مخالفه المحتوى للسياسات، حتى وإن لم يكن مطابقاً لأي حالة سابقة. ووفقاً لتقارير رسمية من شركات مثل يوتيوب وفيسبوك، فإن ما يزيد عن 98% من المحتوى الإرهابي تم إزالته بشكل استباقي، أي قبل أن يُتاح للمستخدمين. [11]

ورغم فعالية هذه الأنظمة من حيث السرعة والكم، إلا أن الاعتماد عليها يفتح الباب لتساؤلات أعمق تتعلق بالدقة، وشرعية القرار، وحدود السلطة التي باتت في قبضة الخوارزميات.

ثانياً: آلية الصندوق الأسود ومشاكلها:

على الرغم من الكفاءة الظاهرية لهذه الأنظمة، إلا أنها تخلق مجموعة من التحديات العميقة التي تحول إدارة المحتوى من مجرد مشكلة تقنية إلى قضية سياسية وأخلاقية معقدة:

- **الغموض وانعدام الشفافية**: تعمل هذه الخوارزميات كـ"صناديق سوداء"، حيث تظل معاييرها وقواعد بياناتها سرية إلى حد كبير، مما يمنع التدقيق المستقل من قبل الباحثين أو المجتمع المدني. [11]

هذا الغموض يحرم المستخدمين من فهم سبب إزالة محتواهم فتصبح عملية الاستئناف شبه مستحيلة فيخلق شعور بالعجز والظلم.

- **العدالة والتحيز الخوارزمي**: إن الأنظمة الآلية ليست محايضة بطبعتها؛ فهي تعكس التحيزات الموجودة في البيانات التي تدربت عليها. هذا يمكن أن يؤدي إلى استهداف غير مناسب للمحتوى الذي تتجه مجتمعات مهمشة أو إساءة تقسيم اللهجات والسياقات الثقافية المختلفة. [11]

إن عجز الخوارزمية عن فهم "السياق" (ما يميز الحكم البشري) هو نقطة ضعفها الأساسية مما يؤدي إلى قرارات تفتقر إلى العدالة.

- **تعريض السياسة (DE politicization)**: ربما يكون هذا هو التحدي الأكثر خطورة. من خلال تقديم إدارة المحتوى كعملية تقنية موضوعية، تتجنب المنصات الاعتراف بأن قراراتها هي في جوهرها قرارات سياسية. فتحديد ما الذي يشكل "خطاب كراهية" أو من هي "المنظمة الإرهابية" ليست قرارات تقنية، بل هي أحكام قيمية وسياسية عميقة. إن إخفاء هذه القرارات



داخل "الصندوق الأسود" للخوارزمية يسمح للمنصات بالتهرب من المساءلة العامة عن دورها كجهات فاعلة سياسية قوية تشكل الخطاب العالمي. [11],[3]

ثالثاً: السيادة الرقمية: سباق تسلح عالمي للسيطرة على المحتوى

إن التحديات التي تطرحها إدارة المحتوى الخوارزمية لا تقتصر على سياسات الشركات ولكن تمتد إلى الساحة الجيوسياسية. فقد وجدت الدول الاستبدادية مثل روسيا والصين في نموذج "الرقابة الآلية" فرصة لتعزيز أجنادتها الخاصة بالسيطرة على الإنترنت تحت ستار أمن المعلومات. [10]

لاحظنا هنا ديناميكية مثيرة للقلق: فالآدوات والخطاب الذي طورته المنصات الغربية لمكافحة الإرهاب يتم استغلاله الآن من قبل الأنظمة غير الليبرالية لتبرير قمع المعارضة السياسية. فعندما تقوم منصة غربية بحذف ملايين المنشورات تلقائيا فإنها تخلق سابقة يمكن أن تستخدمنها دولة استبدادية لتبرير حجبها للمحتوى الذي تعتبره مهدداً للاستقرار الوطني. وبهذه الطريقة فإن الحل التقني الذي تم تصميمه لمشكلة محددة يوفر ومن غير قصد غطاءً من الشرعية لممارسات قمعية أوسع نطاقاً مما يساهم في تأكيل فكرة الإنترنэт المفتوح والعالمي. [10]

2-3 تحليل الإبادة المعرفية المعلوماتية كأثر جانبي للرقابة الآلية

في سعي الأنظمة لتحقيق الكفاءة وتقليل المخاطر على نطاق واسع تنتج بشكل منهجي شكلاً من أشكال المحو الرقمي الذي يدمر المعرفة الحيوية.

أولاً: من الإبادة المعرفية إلى الظلم المعرفي الرقمي

ينطلق تحليلاً من مفهوم "الإبادة المعرفية" الذي صاغه علماء الاجتماع ونظرية ما بعد الاستعمار لوصف التدمير المنهجي لأنظمة المعرفة الخاصة بالمجتمعات المهمشة من قبل قوى مهيمنة. [4]

وفي العصر الرقمي، تتخذ هذه الظاهرة شكلاً جديداً، وهو ما نطلق عليه "الإبادة المعرفية المعلوماتية" هنا، تكون القوة المهيمنة بنية تحتية تقنية عالمية أي الخوارزميات التي تحكم منصات التواصل الاجتماعي. تعمل هذه الخوارزميات كحراس بوابة المعرفة، حيث تحدد ما هو مرئي وما هو محذوف، ما هو شرعي وما هو ضار ليس بالضرورة أن يتم هذا المحو بنية خبيثة بل كنتاج ثانوي لنظام مصمم لتحسين متغيرات معينة (مثل تقليل المخاطر القانونية، وزيادة تفاعل المستخدمين). [4],[5]

تتجلى هذه الإبادة المعرفية في الفضاء الرقمي عندما تقوم الخوارزميات بحذف شهادات الفيديو التي يرفعها ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لأنها تحتوي على عنف مصور، وبالتالي يتم التعامل مع شهادتهم على أنها محتوى ضار بدلاً من كونها

دليلًا [10]. كذلك عندما يتم حذف الروايات المضادة التي تتحدى التطرف ولكنها تستخدم لغة أو صورًا تعتبرها الخوارزميات متطرفة فيُحرم المجتمع من الأدوات الالزمة لهم ومواجهة الأيديولوجيات الخطيرة [11].

ثانيًا: دراسة حالة: المحو المؤتمت لذاكرة العراق الرقمية

لتوضيح هذه الآليات عملياً، تناولنا حالة الحذف الآلي واسع النطاق للمحتوى الرقمي المتعلق بجرائم تنظيم داعش في العراق، ففي الوقت الذي كان فيه التنظيم الإرهابي ينشر دعايته الوحشية، كان هناك جهد موازٍ ومهم للغاية من قبل المواطنين العراقيين والصحفيين والمنظمات غير الحكومية لتوثيق هذه الجرائم. وتم تصوير مقاطع فيديو لمجزرة سبايكر، والتقاط صور لتدمير الواقع الأثري في نينوى والموصل، وجمع شهادات الناجين في أرشيفات رقمية [10] كان هذا المحتوى يمثل دليلاً حيوياً ورواية مضادة قوية لدعائية داعش.

ولاحظنا إن نفس الأنظمة الخوارزمية التي تم تصميمها لإزالة دعاية داعش وبسبب عدم قدرتها على التمييز بين السياقات أزالت أيضاً كميات هائلة من هذا المحتوى التوثيقي، حيث تم حذف مقاطع الفيديو التي رفعها شهود عيان والصور التي القطعتها الناجون والأرشيفات التي جمعها النشطاء، لأنها تحتوي على نفس المؤشرات البصرية أو الكلمات المفتاحية (مثل الأعلام السوداء ومشاهد العنف) التي تستخدمها الخوارزميات لتحديد المحتوى الإرهابي. [9]

في هذه الحالة، لم تفرق الخوارزمية بين الجاني الذي يصور جريمته للتباكي والضحية الذي يصور نفس الجريمة لتوثيقها وطلب العدالة، وهذا يمثل خسارة كارثية للأدلة الحاسمة لتحقيقات حقوق الإنسان والذاكرة التاريخية والمساءلة المستقبلية. [9]

ثالثًا: منطق النظام: المحو سمة وليس خطأ

إن الإبادة المعرفية المعلوماتية ليست خللاً عرضياً في نظام إدارة المحتوى بل هي سمة هيكلية ناشئة لنظام مصمم للتخفيض من المخاطر على نطاق صناعي حيث تواجه المنصات ضغوطاً قانونية وتنظيمية وعامة هائلة لاتخاذ إجراءات حاسمة ضد المحتوى الإرهابي. [11]

في مواجهة الطوفان الهائل من المحتوى الذي ينشئه المستخدمون يومياً، تصبح المراجعة البشرية الشاملة ضرباً من المستحيل مما يجعل اللجوء إلى الأتمتة أمراً حتمياً [10] لكن هذه الأنظمة الآلية بطبيعتها تقصر إلى الفهم البشري العميق للسياق وتعتمد على حسابات احتمالية. ومن أجل تقليل احتمالية تقويت محتوى ضار تم معایرة هذه الأنظمة لتكون شديدة الحساسية، هذه الحساسية المفرطة حتماً تؤدي إلى زيادة معدل عمليات الحذف الخاطئة. [11]



و ضمن هذه المعادلة الصارمة يعامل مقطع فيديو يوثق جريمة حرب باعتباره مجرد بيانات ذات احتمالية عالية لاحتواها على عنف مصور ، وبالتالي يُصنف كمسؤولية قانونية يجب التخلص منها . أما قيمته كدليل أو كشهادة إنسانية أو كسجل تاريخي فهي ببساطة ليست متغيرات ضممت هذه الأنظمة لأنّها في الحسبان ، ولهذا السبب ، فإن تمثيل المعرفة هنا هو النتيجة المنطقية والمترقبة لنظام تم تحسينه في المقام الأول لضمان بقائه القانوني والتجاري ، وليس للحفاظ على سجل البشرية الرقمي . [11]

3- النتائج والمناقشة: نحو إطار لحكومة محتوى يحافظ على الحقوق

نقترح إطار متعدد الأوجه للتخفيف من خطر الإبادة المعرفية المعلوماتية مع الاستمرار في معالجة التهديدات الأمنية ، فبدلاً من الحذف الفوري نحتاج إلى نموذج جديد يوازن بين الإزالة الوقائية والحفظ الأرشيفي ويعزز الشفافية والمساءلة والإشراف البشري [10] ، كما في شكل (2) . وهذا يجيب مباشرة على سؤال الدراسة الأخير .

3-1 الموازنة بين الإزالة الاستباقية والحفظ الأرشيفي :

- **الحلول التقنية:** ان التقنيات التي يمكن أن تساعد في تحقيق هذا التوازن :

- **التجزئة الإدراكية للغزو ، وليس الحذف:** ان مطابقة التجزئة الإدراكية لا ينبعي أن تؤدي إلى الحذف التلقائي بل يجب أن تبلغ عن المحتوى لمراجعة بشرية متخصصة أو توجيهه إلى أرشيف آمن ومقيد الوصول للتحقق منه من قبل كيانات موثوقة (مثل متحقي حقوق الإنسان والأكاديميين) . [10]

- **العلامات المائية الرقمية لسلسلة العهدة:** استكشاف استخدام تقنيات العلامات المائية الرقمية لإنشاء سلسلة عهدة يمكن التحقق منها للمحتوى الذي يتم الحفاظ عليه كدليل . وهذا من شأنه أن يسمح بتوثيق المحتوى لاحقاً مما يثبت أنه لم يتم العبث به . [12]

- **الحلول السياسية:** اقتراح سياسة النقل إلى الأرشيف ، حيث لا يتم حذف المحتوى الذي تبلغ عنه الخوارزميات كدليل محتمل بشكل دائم ولكن يتم نقله إلى خزانة أدلة رقمية . ولا بد أن تدار هذه الخزانة من قبل جهة خارجية موثوقة مثل تحالف من منظمات حقوق الإنسان المعتمدة أو مؤسسة أكاديمية مستقلة أو حتى هيئة تابعة للأمم المتحدة ، لضمان الحياد ومنع إساءة الاستخدام من قبل الجهات الحكومية أو الخاصة . كما يجب أن يخضع الوصول إلى هذا الأرشيف لبروتوكولات قانونية وفنية صارمة لضمان عدم استغلاله لأغراض أخرى غير المساءلة القانونية والبحث الأكاديمي المشروع . [12]



شكل (2)

الاطار المقترن متعدد الوجه لتقليل خطر الابادة المعلوماتية



3-2 ما وراء الأئمة: الإشراف البشري الموثوق والنماذج المجتمعية:

في ضوء قصور الأنظمة الآلية الواضح يصبح من الضروري إعادة تأكيد الدور الذي لا غنى عنه للحكم البشري فالذكاء الاصطناعي وعلى الرغم من قدراته، هو عاجز عن فهم الفروق الدقيقة في السياق الإنساني.^[12] وهنا تبرز أهمية تبني نهج الأمان السيبراني المرتبط بالإنسان وكما يدعو إليه المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا والذي يهدف إلى تصميم أنظمة لا تسعى إلى استبدال الخبرة البشرية، بل إلى تعزيزها وتمكينها^[12].

يتجاوز هذا المفهوم مجرد وجود إنسان في حلقة مراجعة قرارات الخوارزمية ليمتد إلى استكشاف نماذج حوكمة بديلة وأكثر شمولًا. فبدلاً من الاعتماد على نموذج مركزي للإشراف حيث يمكن استثمار حلول من الذكاء الجماعي.

إن نماذج مثل التنظيم المشترك والحكمة متعددة الأطراف تفتح الباب أمام تقاسم المسؤولية بين المنصات والمستخدمين والمجتمع المدني والمؤسسات العامة. علاوة على ذلك تقدم نماذج الإدارة المجتمعية الناجحة التي نراها في منصات مثل "ويكيبيديا" دروسا قيمة في كيفية الاستفادة من الذكاء البشري الموزع والقادر على فهم السياق المحلي لإنشاء بيئة رقمية أكثر أمانا ومسؤولية^[13].

4- الاستنتاج:

إن أسلوب مكافحة الإرهاب الحالي عبر الإنترن特 والذي تهيمن عليه الإدارة الخوارزمية الغامضة غير المعتمدة على السياق يؤدي إلى إبادة معرفية معلوماتية، مما ينذر بخطر جسيم على التاريخ الرقمي والخطاب الحر.

يتطلب مواجهة التحدي المزدوج المتمثل في (مكافحة الإرهاب الرقمي وتجنب الإبادة المعرفية) استجابة منسقة ومتعددة الأطراف مع التركيز بشكل خاص على الابتكار في مجال التكنولوجيا وأمن المعلومات. لذلك ندعو إلى الانتقال من نموذج الرقابة الآلية إلى النموذج المقترن المسؤول والمتحotor حول الإنسان. فمن الضروري التحول من سياسة الحذف الفوري إلى سياسة الإزالة إلى الأرشيف ليتم نقل المحتوى الحساس إلى خزانة أدلة رقمية" آمنة تقنيا، كما يمكن استخدام تقنية التجزئة الإدراكية للفرز بدلاً من الحذف والعلامات المائية الرقمية لضمان سلامة الأدلة.

5- التوصيات:

للوصول إلى نموذج متكامل في حوكمة العملية نقترح توصيات للجهات الفاعلة الرئيسية:

1- للمنصات الرقمية: نحو حوكمة تقنية مسؤولة تقع على عاتق المنصات المسؤولة الأساسية في إعادة تصميم بنيتها التحتية للأمن والثقة. وهذا يتطلب:



- **الحكومة الفنية والشفافية:** يجب على المنصات تجاوز الأنظمة الغامضة الحالية من خلال تطبيق عمليات تدقيق تقنية منتظمة ومستقلة لخوارزميات الإشراف. الهدف من ذلك هو تحديد وتحفيض التحيزات الكامنة، ونشر تقارير شفافية تفصيلية توضح معدلات الخطأ (الإيجابيات والسلبيات الكاذبة) وفعالية المصنفات عبر مختلف اللغات والسياقات الثقافية.

- **الاستثمار في الذكاء الاصطناعي الواعي بالسياق:** يجب تخصيص موارد كبيرة للبحث والتطوير في الجيل القادم من نماذج الذكاء الاصطناعي القادرة على فهم السياق والنية بشكل أفضل. يتضمن ذلك التعاون مع الشركاء الأكاديميين ومنظمات حقوق الإنسان عبر بروتوكولات آمنة لمشاركة البيانات (مثل التعلم الفيدرالي) لتدريب النماذج علىمجموعات بيانات أكثر تنويعاً وتمثيلاً.

- **هندسة أنظمة الحفظ:** يجب أن تتبنى المنصات مبدأ (الأمن حسب التصميم) الذي يشمل الحفاظ على المحتوى كجزء أساسي من دورة حياة البيانات، وهذا يعني دمج مسار عمل الإزالة إلى الأرشيف تقنياً واستخدام تقنيات الحفاظ على الخصوصية مثل التشغيل المتماثل للسماح بتحليل البيانات المؤرشفة دون المساس بهويات الأفراد.

2- لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية: تشريع يواكب التكنولوجيا يجب أن تتطور الأطر القانونية لعكس الواقع التكنولوجي من خلال:

- **التنظيم المستثير تقنياً:** يجب إصلاح الأطر القانونية التي تعرض مهلاً زمنياً قصيراً وصارمة للإزالة لأنها تجبر المنصات تقنياً على استخدام أنظمة آلية صارمة وعرضة للخطأ، إذ يجب أن يكون التشريع مناسباً وأن يسمح بأنظمة استجابة متدرجة تتطلب المراجعة البشرية للحالات الحساسة للسياق.

- **تحفيز الابتكار الآمن:** يجب خلق حواجز قانونية ومالية للشركات التي تطور وتنشر تقنيات أمن معلومات متقدمة لحفظ على المحتوى، يشمل ذلك تمويل الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تركز على إنشاء خزانات أدلة رقمية آمنة وقابلة للتشغيل البيني، وتطوير معايير قوية للعلامات المائية الرقمية لضمان سلامة المحتوى المؤرشف.

3- للمجتمع المدني والمجتمع التقني: يلعب المجتمع المدني دوراً حيوياً في الابتكار من خلال:

- **تطوير قدرات تقنية مستقلة:** من الضروري تطوير أدوات مفتوحة المصدر ومعايير لامركزية لحفظ على الأدلة الرقمية كبديل من الاعتماد الكلي على البنية التحتية للشركات ويمكن من التحقق المستقل.

- **بناء بروتوكولات آمنة لـ "المبلغين الموثوق بهم":** تفعيل العمل مع المنصات لإنشاء برامج مبلغين موثوق بهم فعالة وآمنة تقنياً، حيث يتضمن ذلك إنشاء واجهات برمجة تطبيقات (APIs) وقنوات آمنة تسمح بدمج مدخلات الخبراء من الصحفيين وباحثي حقوق الإنسان مباشرة في مسارات عمل الإشراف، مما يخلق آلية تجاوز للقرارات الآلية البحثة في الحالات عالية المخاطر.



Conflict of interest.

There is no conflict of interest

References

- [1] J. M. Berger and J. Morgan, "The ISIS Twitter Census: Defining and Describing the Population of ISIS Supporters on Twitter," *The Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World*, Washington, D.C., Mar. 2015.
- [2] C. Winter, "The Virtual 'Caliphate': Understanding ISIS's Propaganda Strategy," *The Tony Blair Institute for Global Change*, London, UK, May 2015.
- [3] J. Zittrain, *The Future of the Internet—And How to Stop It*. New Haven, CT, USA: Yale University Press, 2008.
- [4] B. de Sousa Santos, *Epistemologies of the South: Justice Against Epistemicide*. London, UK: Routledge, 2014.
- [5] W. D. Mignolo, "Epistemic Disobedience, Independent Thought and Decolonial Freedom," *Theory, Culture & Society*, vol. 26, no. 7-8, pp. 159-181, 2009.
- [6] K. T. Smith, L. M. Smith, M. Burger, and E. S. Boyle, "Cyber terrorism cases and stock market valuation effects," *Journal of Financial Crime*, vol. 30, no. 2, pp. 385-404, 2023. doi: 10.1108/JFC-09-2022-0210.
- [7] H. Jamaluddin, "[الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي] Cybersecurity and the Transformation of the International System], *Majallat Al-Siyasa/Al-Dawliyya*, vol. 24, no. 1, pp. 1-20, Jan. 2023.
- [8] World Economic Forum, "Global Cybersecurity Outlook 2025," Insight Report, Geneva, Switzerland, Jan. 2025.
- [9] S. Iftikhar, "Cyberterrorism as a global threat: a review on repercussions and countermeasures," *PeerJ Computer Science*, vol. 10, p. e1875, 2024. doi: 10.7717/peerj-cs.1875.
- [10] D. Flonk, "Emerging illiberal norms: Russia and China as promoters of internet content control," *International Affairs*, vol. 97, no. 6, pp. 1925-1943, 2021. doi: 10.1093/ia/iab177.
- [11] R. Gorwa, R. Binns, and C. Katzenbach, "Algorithmic content moderation: Technical and political challenges in the automation of platform governance," *Big Data & Society*, vol. 7, no. 1, 2020. doi: 10.1177/2053951719897945.
- [12] J. Haney et al., "Workshop Summary Report for ConnectCon 2024: 'Minding the Gaps in Human-Centered Cybersecurity'," *NIST Special Publication (SP) 1332*, Gaithersburg, MD, USA, Apr. 2025. doi: 10.6028/NIST.SP.1332.
- [13] G. K. Shahi, "TweetInfo: An Interactive System to Mitigate Online Harm," *arXiv preprint arXiv:2403.01646*, Mar. 2024.
- [14] V. Koutsouvelis, S. Shaeles, B. Ghita, and G. Bendiab, "Detection of Insider Threats using Artificial Intelligence and Visualisation," in *Proc. 2020 6th IEEE International Conference on Network*



Softwarization (NetSoft), Ghent, Belgium, 2020, pp. 450-454. doi:
10.1109/NetSoft48620.2020.9165337.

- [15] A. DiGiovanni, "The Trauma of Content Moderation," *The Verge*, Dec. 2019. [Online]. Available: <https://www.theverge.com/2019/12/17/21021009/content-moderation-trauma-ptsd-facebook-youtube-google-counseling-mental-health>